# العوامل النفسية المرتبطة بالوصم الاجتماعي "دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية"

د. سعد بن محمد آل رشود
أستاذ علم النفس المشارك – قسم العلوم التربوية
كلية التربية بالزلفي

العدد ٤٩ يوليو ٢٠١٧

**ملخص الدراسة**

تناولت الدراسة أثر الوصم الاجتماعي على الفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تفهم مشكلاتهن، ومن ثم علاجها، وإعادة تقويم سلوكهن بالتربية الصالحة، وتقوية الوازع الديني لديهن، وتعزيز علاقتهن بأسرهن، ولمساعدتهن على الاندماج في المجتمع من جديد بعد الافراج عنهن، ولتعويدهن على مواجهة المواقف الصعبة في حياتهن وما يصاحبها من توتر نفسي، أو وصم اجتماعي، يتمثل في رفض الأسرة والمجتمع لهن لما ارتكبن من سلوك مرفوض في حق ذاتهن ومجتمعهن، وليصبحن عضوات نافعات مساهمات في اصلاح المجتمع. وقد حاول الباحث تحقيق هذه الأهداف من خلال دراسة ميدانية وصفية تحليلية تعتمد على منهج المسح الاجتماعي للعينة من خلال الاستبانة التي طبقت على عينة عمدية من المودعات في عدد من مؤسسات رعاية الفتيات بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة الى أن الفتاة المودعة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية تتعرض لسماع الكثير من العبارات الجارحة من اسرتها بل إن اسرتها تتمنى موتها بعد الاساءة التي سببتها لهم، فدخول الفتاة للمؤسسة يسبب لها المشاكل مدى الحياة، ويؤثر على زواجها مستقبلاً وذلك لتغير نظرة الآخرين تجاهها، وعدم ثقتهم بها، كما أن المجتمع لن يغفر لها أخطاءها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن من أهم العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات وجود حالة من انعدام الأمن والثقة والحب داخل الأسرة، ومعاناة الأسرة من كثرة الخلافات بين الزوج والزوجة، هذه الخلافات التي تعتمد على الشتائم والتهديد بالطلاق، هذا الى جانب معاناة الأسرة من مشكلات اقتصادية، ومعاملة البنات بقسوة داخل الأسرة تصل إلى حد الإهانة، وعدم وجود رقابة والدية على الأبناء والبنات بسبب السفر أو انشغال الأب وتحمل الأم بمفردها مسؤولية الأسرة دون الأب.

وحددت الدراسة أهم الآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات تتمثل في تفكير الفتاة في الانتحار، وتفضيل الاستمرار في الانحراف، بل تفضيل الزواج من شخص لا ترغبه في حالة رفض أسرتها لاستلامها. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى مقترحات لمعالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أهمها وضع برامج خاصة بحماية الفتاة المفرج عنها بعد خروجها، وانشاء مراكز للتوجيه والارشاد على مستوى الأحياء بجميع المدن، ووضع برامج توعية من خلال وسائل الإعلام للأسر السعودية، وزيادة وعي الأسرة بضرورة تحمل مسؤولياتها تجاه بناتها.

Abstract

The study examined the impact of social stigmatization on girls in social welfare institutions in order to understand their problems and then treat them, re-evaluate their behavior with good education, strengthen their religious beliefs, strengthen their relationship with their families and help them reintegrate into society after their release. Confronting the difficult situations in their lives and the accompanying psychological tension or social stigmatization is the rejection of the family and society for the behavior they have committed against themselves and their society, and to become active members of society. The researcher attempted to achieve these goals through a descriptive field study based on the social survey method of the sample through a questionnaire applied to a sample of the warehouses in a number of girls' care institutions in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study found that the girl who is placed in social welfare institutions is exposed to many abusive statements from

her family, and that her family wishes for her death after the abuse she caused. The girl's entry into the institution causes her problems for life and affects her future marriage. And society will not forgive her for her mistakes. The study also found that one of the most important factors influencing the social stigmatization of warehouses in the institutions of the care of girls is the existence of insecurity, trust and love within the family and the suffering of the family due to the many differences between the husband and wife. These differences depend on insults and threats of divorce, Economic problems, the harsh treatment of girls in the family to the point of humiliation, the lack of parental control over children and girls because of travel or preoccupation of the father and mother alone bear the responsibility of the family without the father.

The study identified the most important implications of social stigmatization of warehouses in the institutions of the care of girls is the girl's thinking of suicide, preferring to continue to drift, but prefer to marry a person does not want in the case of refusal of her family to receive. The study also reached proposals to address social stigmatization of warehouses in social welfare institutions, the most important of which are the establishment of special programs for the protection of girls released after their departure, the establishment of guidance and guidance centers at the level of neighborhoods in all cities, the establishment of awareness programs through the media for Saudi families, Her daughters.

## مقدمة

تعد الأسرة المؤسسة الأولى التي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع، واللبنة الأولى فيه، وعن طريقها تنمو وتتطور المجتمعات، فهي تساعد الأفراد على الانتماء للجماعة، وتهيئ لأفرادها مكاناً لإشباع الحاجات ومستقراً للأمن النفسي والاجتماعي، فإذا لم تحقق الأسرة أهدافها أصبحت سبباً للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية.

وقد شملت برامج الوزارة رعاية المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات، وذلك من خلال وقايتهن بعد خروجهن من تأثير الوصم الاجتماعي عليهن، وهذه البرامج هدفها إصلاح حال الفتيات وتقويم سلوكهن، وتعزيز علاقتهن بأسرهن، ليصبحن عضوات نافعات مساهمات في إصلاح المجتمع، ولكيلا يعدن إلى السجن مرة أخرى. وهذه المؤسسات بمثابة البيت الاجتماعي الآمن لإيواء تلك الفتيات وبحث حالتهن، وتفهم مشكلاتهن، ومن ثم علاجها، وإعادة تقويم سلوكهن بالتربية الصالحة، وتقوية الوازع الديني لديهن من خلال مجموعة من البرامج العلاجية التي تتناسب مع خصوصيتهن.

كما تعد المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات والمؤسسات الإصلاحية من ضمن شرائح المجتمع، وقد نلن الجزاء بعد دخولهن في المؤسسات الإصلاحية، ودفعن ثمن جرمهن عن طريق العقاب، الذي تتضح صوره في إيقاع الألم بهن، مما يترتب عليه من إيذاء نفسي وجسدي، نظراً لما قمن به من أفعال. وبعد ذلك ظهرت فكرة عزلهن، لتحقيق الردع العام والخاص، وذلك بإبعاد المذنبات منهن عن بقية أفراد المجتمع الأسوياء، كفلسفة عقابية محضة، وذلك من خلال برامج وطرق علاجية وتأهيلية ليكن مواطنات أسوياء، ولمساعدتهن على الاندماج في المجتمع من جديد بعد الإفراج عنهن، ولتعويدهن على مواجهة المواقف الصعبة في حياتهن وما يصاحبها من توتر نفسي، أو وصم اجتماعي، يتمثل في رفض الأسرة سواءً كانت نووية أو ممتدة، وكذلك رفض المجتمع المحلي والعام لما ارتكبوه من سلوك إجرامي في حق ذاتهن وأسرهن ومجتمعهن.

**أولاً: مشكلة الدراسة**

اتجهت النظريات المفسرة للجريمة والانحراف إلى افتراض أن هذا السلوك معادٍ للمجتمع، وأنه يمثل خروجا على القيم المشتركة السائدة في ثقافة مجتمع ما، وأن هذا السلوك غير السوي يشكل اختلالا واضطرابا في الاستقرار الاجتماعي للمجتمع. واتجهت التفسيرات المتباينة لمثل هذا السلوك في إطار البحث عن الأسباب والدوافع التي فجرت مثل هذا السلوك، ولم تتطرق هذه النظريات إلى البحث عن ردود فعل المجتمع إزاء الانحراف على اعتبار أن هذه الردود يمكن أن تكون سببا في ظهور الجريمة ذاتها.

ومع بداية الخمسينيات؛ ظهر اتجاه في نظرية علم الجريمة، أطلق عليه "نظرية الوصم" أو "رد الفعل الاجتماعي" الذي يقوم على فرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتتحدد من خلالها، إذ تقوم الجماعة بتحديد القواعد التي يجب الالتزام بها، ويعتبر الخروج عنها (وصمة) في تاريخ القائم بها، ولذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص، بل على النتيجة التي تترتب عليه، أو على ما يطلقه الآخرون من (صفة) على الفاعل حيث (يوصم) بوصمة الانحراف. ومن ثم يجدون حياتهم قد انقلبت وانحرفت عن مسارها الطبيعي المألوف، ولصقت بهم (وصمة) اجتماعية تؤكد لهم وللمحيطين بهم أن المجتمع قد ألصق بهم سمات تحرمهم وتحرم من ينتسبون إليهم من التقبل الاجتماعي (عياد، ٢٠٠٧: ١٢).

ومن ثم؛ سعت الدراسة إلى محاولة الإجابة على العديد من الأسئلة التي تدور حول العوامل النفسية المرتبطة بالوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في دور الرعاية الاجتماعية، وكيف ينظر إليها أفراد المجتمع إلى هؤلاء المودعات، والآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في هذه الدور، ومدى فاعلية الاستراتيجية المعمول بها لتلافي آثار الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات للحد من العودة للجريمة، والآليات المقترحة للحد من آثار الوصم الاجتماعي عليهن،

والمواجهات الاجتماعية المتتالية التي تتعرض لها الفتيات بعد الإفراج عنهن وهم يحملون تلك السمات والخصائص التي يرى المجتمع أنها لا تتفق مع اتجاهاته ومقوماته الاجتماعية، والعقبات المتتالية التي يتعرض لها (الموصوم) في حياته وآثار هذه الوصمة عليه في عمله وحياته الأسرية وعلاقاته الاجتماعية، وكذلك محاولة الوقوف على مدى الارتباط بين اتسام سلوك الفرد المفرج عنه بسمة الوصم واتجاهه نحو العود من جديد إلى ارتياد سبيل الجريمة والعودة إلى السجون مرة أخرى.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية فيما يلي:

١. تكمن أهمية الدراسة النظرية في قلة وندرة الدراسات التي تناولت أثر الوصم الاجتماعي لدى المودعات في المؤسسات الاجتماعية لرعاية الفتيات ولهذا تحاول الدراسة من خلال محاولة الإسهام العلمي والنظري في تسليط الضوء على أثر الوصم الاجتماعي على المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات، وذلك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، وتوفير أداة لقياس الوصم الاجتماعي لدى المودعات يتوفر فيها خصائص سيكومترية جيدة، وذلك لمواجهة هذه المشكلة والحد من آثارها مما يسهم في إثراء مراكز الدراسات والبحوث بمثل هذه الدراسات.

٢. وتكمن أهمية الدراسة من وجهة نظر تطبيقية في كونها:

- تتعرف على العوامل المرتبطة بالوصم الاجتماعي وذلك لوضع أسس وأساليب فاعلة للتعامل مع المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تفيد المؤسسات الاجتماعية والأمنية من النتائج التي يتم التوصل اليها من أجل وضع الحلول المناسبة لمواجهة مثل هذه المشكلة.
- تبين أهمية دور علماء النفس والاجتماع وذلك من خلال معالجة مشكلة الوصم الاجتما
- عي بإجراء الدراسات التي تعالج هذه المشكلة.

**ثالثاً: أهداف الدراسة:**

الهدف الرئيس: التعرف على العوامل المرتبطة بالوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يلي:

١. التعرف على مظاهر وعوامل للوصم الاجتماعي على الفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٢. تحليل العوامل النفسية والاجتماعية للوصم الاجتماعي على الفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٣. الكشف عن مدى فاعلية الاستراتيجية المعمول بها لتلافي آثار الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات للحد من العودة للجريمة.

٤. ما الآليات المقترحة للحد من آثار الوصم الاجتماعي على الفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

**رابعاً: تساؤلات الدراسة:**

١. ما مظاهر الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات بدور الرعاية؟

٢. ما العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

٣. ما الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

٤. ما مقترحات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

**خامساً: مجالات الدراسة:**

تتحدد مجالات الدراسة في:

١- المجال المكاني:

مؤسسات دور رعاية الفتيات بالمملكة العربية السعودية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

٢- المجال الزمني: يتحدد المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات الميدانية والتي استغرقت الفترة من شهر شوال ١٤٣٧هـ حتى شهر محرم ١٤٣٨هـ.

٣- المجال البشري: يتمثل المجال البشري في حصر شامل لجميع الفتيات المودعات لأول مرة واللاتي عدن الى مؤسسات رعاية الفتيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والبالغ عددهن (٨٧) في نهاية عام ١٤٣٧هـ.

**سادساً: مفهوم الوصم الاجتماعي :**

يُعرف "الوصم" بأنه إطلاق أو إلصاق مسميات غير مرغوب فيها بالفرد من جانب الآخرين، على نحو يحرمه من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له؛ لأنه شخص مختلف عن بقية الأشخاص في المجتمع. ويكمن هذا الاختلاف في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، التي تجعله مغترباً عن المجتمع الذي يعيش فيه ومرفوضاً منه، ما يجعله يشعر بنقص التوازن النفسي والاجتماعي (الخواجة، ٢٠٠٥: ١٨).

وظهر مفهوم الوصمة في كتاب جوفمان Goffman"الوصمة"، عام ١٩٦٣، ويشير إلى علاقة التدني التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل. وتركّز البحث في هذا المجال بصفة أساسية على المشاكل الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات، وعلى آليات التكيف التي يستخدمونها لمجابهة هذه المشاكل. والوصمة، التي يُوصم بها الفرد، قد تكون جسمية (العدوى بأمراض جنسية)، أو وثائقية (صحيفة حالة جنائية)، أو قرينية (صحبة سيئة)، سواء كانت منسوبة أو مكتسبة (مان، ١٩٩٤: ٨٤).

ومن ثم فإن الوصمة هي العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الشائعات. وتشير الوصمة إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو، الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

وقد ذهب جورج هربرت ميد إلى أن الوصمة الاجتماعية تزداد بناءً على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها. فأكد أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة، مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف. كما أن الإجراءات التي تُتخذ نحو مخالفي القانون، تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، ما يخلق روح العداوة عند المنحرف. وينطوي توجه ميد هذا على أن نظام العقوبات الصارمة هو نظام فاشل تماماً، وأن فشله

لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى تكوين فئة إجرامية (Budley, ١٩٨٦).

وبناءً على ذلك يوضح بيكر Beckerأن الانحراف يُنشئه ويخلقه المجتمع. وهو لا يعني المفهوم العام الذي يشير إلى أن أسباب الانحراف تنبع من الواقع الاجتماعي للمنحرف أو من المتغيرات الاجتماعية التي تدفعه إلى الانحراف، وإنما يعني أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية ضد بعض الأشخاص، ومن ثم وصمهم بالخارجين Outsidersعن القواعد الاجتماعية. ووفقاً لذلك يصبح تعريف الانحراف لا علاقة له بواقع أو خصائص الفعل الذي يخالفه الفرد، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية ضد المخالف من آثار سلبية. ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم الفرد به من قِبل الجماعة أو المجتمع (Becker, ١٩٦٣).

**المفاهيم الإجرائية**

١- الوصم الاجتماعي: هو صفة ازدرائية تلصق بفرد معين بواسطة آخرين من المجتمع، وتكون فيمن يخالف قوانين المجتمع، وهي تبلور نقمة المجتمع ضد الفرد المخالف (بدرية العتيبي، ١٤٣١هـ: ٦٦٤).

٢- المودعات: هي كل فتاة تم إيداعها في مؤسسات رعاية الفتيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بموجب تنفيذ قضائي بعقوبات سالبة للحرية، وتتمتع خلال هذا الإيداع بالرعاية الدينية، والاجتماعية، والنفسية، والصحية، وبالتعليم، والتدريب، مع العمل على الحفاظ على الروابط العائلية.

٣- مؤسسات رعاية الفتيات: هي مؤسسة اجتماعية تنشئها وتتولى إدارتها والإشراف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقدم الرعاية المناسبة للفتاة المودعة فيها بموجب تنفيذ حكم قضائي، وتتضمن العديد من البرامج

الاجتماعية، والنفسية، والدينية، والتعليمية، والصحية، والترويحية، وتؤدي لإصلاح المودعة، وتهذيب سلوكها، واندماجها الاجتماعي والنفسي في المجتمع بشكل طبيعي.

**سابعاً: الإطار النظري للدراسة:**

١- أهم العوامل المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم:

هناك عوامل متعددة ومتداخلة تؤدي إلى السلوك المنحرف ولا يمكن حصرها في عامل واحد فقط، وهناك بعض العوامل التي يكون تأثيرها أكبر من غيرها، وهذا لا يعني بأن العوامل الأخرى ليس لها تأثير في سلوك الفرد المنحرف، بل يقل تأثيرها عن غيرها من العوامل لأسباب مختلفة يظهر تأثيرها على الأفراد حسب شخصياتهم.

ومن هذا المنطلق جاء التركيز على بعض العوامل الاجتماعية مثل الأسرة، والمدرسة، وبيئة العمل، وجماعة الأصدقاء، وكذلك الخصائص المتعلقة بذوي السلوك المنحرف، بالإضافة إلى المؤسسات العقابية، واللجنة الوطنية ورعاية السجناء والمفرج عنهم، باعتبارها المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية التي لها ارتباط وثيق بحياة الفرد منذ ولادته، وحتى مرحلة الرشد، فالطفل يولد في الأسرة التي تتشكل من خلالها شخصيته الاجتماعية حيث تركز العوامل التربوية على أن الفرد لا يولد إنساناً اجتماعياً، وأن المجتمع ملتزم بتعليمه وتثقيفه وتسمى هذه العملية التي يتم بها تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية ( عملية التنشئة الاجتماعية ) ( العمري : ١٤٢٣هـ ، ٨١).

ويظهر دور الأسرة المتصدعة أو المفككة بشكل فعال في تهيئة الوسط الإجرامي، وفي دفع أفرادها إلى ارتكاب الجريمة والعودة إليها، وربما احترافها، كما يتضح ذلك في ضوء نظرية الأسرة المفككة (التي قدمها العالمان شليد ونوالينور) والتي تفسر العلاقة بين السلوك الإجرامي والأسرة وتفككها، حيث

ترى هذه النظرية أن المنحرفين ينحدرون من أسرهم بعدد من الخصائص مثل كثرة الخلافات الاجتماعية لغياب أحد الوالدين أو بسبب الانفصال أو الوفاة أو السجن أو ممارسة الوالدين أو أحدهما لبعض الأعمال الانحرافية أو العادات السيئة مثل السكر أو الإدمان (العتيبي: ١٤٢٤هـ، ٤٤).

٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لذوى السلوك المنحرف:

منذ أن ظهرت ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشرية وهي موضع تأمل ودراسة، ومن الصعب من الوجهة العلمية وضع تعريف جامع مانع للسلوك الإجرامي كما أنه لا يوجد اتفاق بين العلماء حول العوامل المؤدية الى الجريمة نظراً لاختلاف المجتمعات عن بعضها في نظرتها إلى السلوك المنحرف ما يجعل ما يعد فعلاً إجراميا في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، لذا فإن السلوك الإجرامي هو سلوك محكوم بطبيعة القوانين المعمول بها في فترة زمنية محددة ومكان محدد. (نصيب :١٤١٦هـ،٦٢).

ولذلك فإن اختلاف الثقافات يعد من أهم العوامل المؤثرة في السلوك، حيث يكتسب أفراد المجتمع سلوكياتهم، سواءً كانت إيجابية أو سلبية من خلال ما يكتسبونه من ثقافات اجتماعية سابقة تظهر في صورة عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية يتميز بها مجتمع دون آخر، وهنا تختلف الأحكام الاجتماعية على السلوكيات حسب الثقافة السائدة لكل مجتمع.

وفي إطار ذلك ظهرت محاولات عديدة لتفسير السلوك الإجرامي والعوامل المؤدية إليه، وتعتبر نظرية سقراط (Sograt) في الجريمة والعوامل المؤدية إليها من أقدم النظريات، حيث تعرض سقراط لأسباب السلوك المنحرف في إطار حديثه عن الفضيلة والرذيلة والربط بينهما وبين الجهل والعلم، فالفرد في نظره يسلك طريق الشر عن جهل وليس عن قصد وعمد، ويرى أن الجهل أساس الرذيلة وأساس السلوك الإجرامي (نصيب: ١٤١٦هـ ، ٦٢). فإذا كان الانسان بطبيعته يفعل الصواب عندما يعرفه، فإن سقراط ذهب إلى أن المعرفة هي الفضيلة ذاتها. (russell. B .١٩٦٤.٢٦).

ويعتبر لمبروزو (lambroso) رائد هذا الاتجاه عام ١٨٧٠م حيث انطلق من مسلمة أساسية مؤداها أن المجرم هو إنسان يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه، وأهم الفرضيات التي يستند عليها هي:

أن المجرمين يشكلون نمطاً وراثياً خاصاً.

أنهم يتسمون بكبر حجم شكل الجمجمة، والجبهة الضيقة، وكثافة الحاجبين، وكثافة شعر الجسم، وضعف نمو شعر اللحية، وكبر الأذنين، وضعف الإحساس، والغرور، وعدم التبصر، وانعدام الشعور الخلقي.

أن المجرم شخص مريض نفسياً.

ويعد الاتجاه الاجتماعي من أكثر الاتجاهات شيوعا وقدرة على استيعاب معظم الظروف التي يشيع تواجدها عند دراسة الجريمة، حيث كانت بداية المحاولات العلمية المنظمة في علم الإجرام ذات طابع اجتماعي ومنها التي قام بها العالم البلجيكي (كاتلية) katelyee عام ١٨٧٤م والعالمان الفرنسيان فيري fery ، ومونتسكيو Montesquieu حينما أشارا إلى تأثير البيئة الطبيعية (المناخ، الطقس، الطبيعية أو البيئة الجغرافية) وأنها السبب الرئيسي في السلوك المنحرف (Althusser. ١٩٧٢.٨٨)، كما أشار (دور كايم) إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية منشأها الأساسي في المجتمع نتيجة للفعل الاجتماعي المتوافق مع السلوك المنحرف، وأنه في حالة اختلال التنظيم الاجتماعي، فإنه يصعب عليه تأدية وظيفته وبالتالي ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم غير مبالين بما هو صواب أو خطأ. (الطخيس: ١٩٧٥م،١٤).

بينما يرى (بونجر) أن سبب الجريمة يعود إلى العوامل الاقتصادية، حيث يشير إلى أن فترة الرخاء الاقتصادية تتميز بجرائم هتك الأعراض والقتل وإهمال الأطفال وتشردهم وذلك لانشغال الآباء بجمع المال وإنفاقه في الملذات، ولذلك تنتشر البطالة وتتعدد جرائم السرقة والاعتداء والنصب في فترة الكساد. (المجلة الجنائية ١٩٦٩، ٥٩).

وفي دراسة (السبيعي:١٤١٧هـ) وجد أن هناك علاقة مختلفة الشدة بين مجموعة المتغيرات الأساسية (العمر، مستوى التعليم، المهنة، الحالة الاجتماعية) وبين أنماط التجمعات البشرية التي كان يقطنها أفراد العينة قبل دخولهم السجن، وأنه ليس ثمة ارتباط واضح بين العمر والتجمع البشري الذي يقطنه السجين قبل دخوله السجن، ووجد أن الفئة العمرية الصغيرة السن نسبياً هي أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة في مختلف التجمعات البشرية.

بينما يؤكد (الدوري :١٩٨٤م) أن اتجاه الفرد إلى الجريمة يعود إلى استعداد فطري بيولوجي موروث، كما أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم سواءً من ناحية الشكل العام للجسم أو من ناحية الكفاية العقلية لأجهزته المختلفة وخاصة المخ والجهاز العصبي والغدد.

٣- الوصم الاجتماعي لدى الفرد المفرج عنه:

أثبتت الدراسات أن للوصم الاجتماعي تأثيراً في التكرار والعودة إلى الجريمة وعدم التكيف الاجتماعي لأنه يحول دون اندماج المفرج عنه في المجتمع لأنه وصم بالإجرام وبالتالي يكون تصرفه على هذا الأساس بعد رفضه من المجتمع المحيط به، أو لشعوره بأن معاملته أثناء محاكمته وأثناء سجنه تتسم بالإزدراء أو الاحتقار أو الدونية والنظر إليه كمجرم لا يمكن إصلاحه، فأصبح يتمادى في سلوكه بناءً على هذا الاعتقاد.(الرفاعي.١٩٧٢،٧٧)، وترجع الكتابات الأولى عن الوصمة إلى ينست عام ١٩٤٨م كما أشار شلومو شوهام عام ١٩٧٠م إلى الوصمة على أنها رد فعل الجماعة ضد الأشخاص الذين ينتهكون القاعدة القانونية وكلما كانت الوصمة خطيرة كلما زاد رد فعل الجماعة لها وعلى هذا تعتبر الوصمة من الآثار التابعة للإدانة من المؤسسات الإصلاحية وصدور حكم بعقوبة جنائية، واتفق معه "فرانك" عام ١٩٨٣م ولذلك تتمثل الوصمة في التشريعات الحديثة في فقدان الجاني لبعض حقوقه المدنية (

كحق التعيين في وظيفة عامة، أو حق الزواج، الخ.) وكل هذه الأمور تفقد السجين المفرج عنه الشعور بالأمن أو تقبل الجماعة له (نصيب، ١٤١٦هـ ،٦٨).وقد لوحظ أن نسبة ٥٥.٣٪ من مرتكبي جرائم الاعتداء على الأشخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا ترجع إلى الشعور بالوصم والمعاملة غير الجيدة من المحيطين بهم بعد الإفراج عنهم فقد كان ذلك دافعاً لهم على ارتكاب السلوك المنحرف مرة أخرى، و لذلك نلاحظ أن البيئة سواءً كانت خاصة بالمجتمع المحلي المحيط بالمفرج عنه، أو بالأسرة المنتمي إليها قد يكون لها أثر في سلوكه الاجتماعي سواءً كان سوياً أو منحرفاً (نصيب، ١٤١٦هـ، ٩٤).

## ثامناً: النظريات المفسرة للدراسة

### ١. النظرية البنائية الوظيفية

المنظور الأساسي للاتجاه البنائي الوظيفي يجعل محور اهتمامه المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه أكثر من اهتمامه بالأفراد أو الجماعات وهو يتصور المجتمع كوحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود فالمجتمع وإن كان يتكون من وحدات جزئية صغيرة إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه وكل جزء من الأجزاء التي يتألف منها المجتمع يؤدي وظيفة معينة وغالباً ما يشير معنى الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة ( Walluce and Walf, ١٩٩١).

ويعتبر أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي الأسرة نسقاً اجتماعياً يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي. وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها وهذا النسق للأسرة يعتبر مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، ونجد أن هناك أنواع عديدة من الأسر .فهناك الأسر الهاجرة والأسر النووية والأسر الممتدة ولكل من هذه الأنواع وظيفة خاصة داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع والتي تحقق في حالة توافر عدد من العمليات منها معرفة كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المناط به ،إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز من خلاله مشكلات الانحراف والجريمة. وبناءً على مفاهيم النظرية الوظيفية يمكن

القول إن التفكك الأسري بسبب الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو الهجرة وخلافه قد لا يؤدي بالضرورة إلى جنوح الأحداث وانحرافهم إلا بمقدار ما تعوق هذه العوامل الأسرة عن أداء وظيفتها كنظام اجتماعي داخل البناء الاجتماعي (كاره، ١٩٨٥: ٦٠-٦٨).

إن دراسة الانحراف من منطلق المنهج الوظيفي يقوم على أساس أنه سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتفق عليها، مما يتطلب معها الضبط. والذي يرى دوركايم أنه يتم بالانطلاق من الأسرة، ثم المدرسة ومؤسسات أخرى. وفي تفسيره للانحراف يرى دوركايم ان الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع يصعب القضاء عليها وهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية لذا فهي جزء من وظائفه. فقد اعتبر دوركايم على سبيل المثال أن "للجنوح" وظيفة إيجابية. حيث أنه يدعم ويقوي النظام الأخلاقي وذلك لأنه يضطرنا في حال وقوعه إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها ويضطرنا في أحيان أخرى إلى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري (رزيقات، ٢٠٠٧: ٢٢).

### ١. النظرية الصراعية

جاءت أراء ماركس في الجريمة والانحراف جزء مكملاً لمقولاته المشهورة حول النظام الاجتماعي والرأسمالي والصراع الطبقي فيه، حيث نظر إلى ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمعات الرأسمالية عموماً على أنها إفراز من إفرازات الصراع الطبقي بين ملاك وسائل الإنتاج "الطبقة البرجوازية" وبين الطبقة العاملة "طبقة البوليتاريا". ومن هذا المنطلق فإن تفسير السلوك المنحرف من خلال المنهج الماركسي ينطلق من محورين أساسيين هما: اعتبار الجريمة ذات علاقة بالفقر سواء كان مطلقاً أو نسبياً، واعتبار الجريمة ذات علاقة بمجمل الأوضاع التي توجدها الرأسمالية والاستغلال (Cullen, ١٩٨٣).

وقد حاول أنصار النظرية الصراعية تفسير الانحراف والجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي، حيث يمكن إرجاع أسباب الانحراف والجريمة في النقاط التالية (أحمد، ١٤٠٧: ١٨٦):

١. الجريمة لا ترجع إلى أسباب بيولوجية، (وبذا فهو ينفي المدرسة البيولوجية للجريمة عند لومبروزو).

٢. البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن نشوء مختلف سمات الفرد وبالتالي فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة يخلق الصراع والانحراف والجريمة.

٣. يؤدي الربح وفائض الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية إلى المنافسة والخسارة والفائدة غير المعقولة مما يتيح مختلف أصناف الانحراف والجريمة.

٤. نظام الطبقة يؤدي إلى العداوة والحقد والحسد وقد قسم بونجر الجرائم والانحرافات بناءً على الطبقة التي ينتمي إليها الشخص.

ومن ثم، يمكن القول إن الاتجاه الصراعي أو الماركسي يرجع الانحراف والجريمة إلى مظاهر انعدام المساواة فكما تتركز الثورة في يد البعض والفقر لدى البعض الأخر. فإن الجريمة تبعا لذلك تعبير واضح عن صراع الطبقات. فالقانون الجنائي يعد إحدى الوسائل التي تعتمدها البورجوازية للدفاع عن مصالحها ضد الجريمة التي تعتبر كرد فعل ضد فقر البروليتاري.

### ٢. نظرية التفكك الاجتماعي

نشأت نظرية التفكك الاجتماعي في أحضان نظرية الإيكولوجيا الإنسانية التي طورها بارك وبرجس لدراسة البيئة الحضرية. وقد فسر هذا الاتجاه الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك تفسيراً عمرانياً إذ جعل هذه الأبعاد نتيجة لعمليات تمر بها المدينة، ثم فسر السلوك المنحرف بعد ذلك على أساس افتراض ارتباط السلوك المنحرف بأوضاع معينة تنشأ نتيجة لعملية نمو المدينة.

ومن الذين استخدموا مفهوم البيئة "الإيكولوجيا" في تفسير الجريمة والانحراف "كليفورد شو" حيث ينظر إليهما باعتبار أنهما نتيجة لا مفر منها لتوسع المدينة وامتدادها وهو ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام وانخفاض مستويات المعيشة والصراعات الاجتماعية والسلالية على أنها أمراض "تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية" أكثر من كونها عوامل تسهم إسهاماً مباشراً في الجريمة والانحراف. ويرى شو أنه حتى الأسرة المفككة والعصابة الجانحة التي غالباً ما يعتقد أنهما من العوامل الأساسية للانحراف إنما تعكس صورة لما هي عليه الأوضاع في المجتمع المحلي (عبدالكريم، ١٩٨٣م).

وقد قام (شو) بمساعدة زملاء له بدراسة شهيرة حول ظاهرة الانحراف في مدينة شيكاغو واتضح من هذه الدراسة أن الانحراف يتركز في مناطق محددة حيث تزداد نسبة الانحراف في وسط المدينة وتقل كلما ابتعدنا عن وسط المدينة، وقد لوحظ أن ٢٥٪ من أطفال وسط المدينة سبق أن أدرجت أسماءهم في سجلات الشرطة كأطفال منحرفين في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن ١٪ فقط. وقد لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف وسريع التغير مما يوقعهم في مجموعة من الصراعات النفسية والثقافية ويطلق (شو) على هذه المناطق "مناطق الجناح" ويشير إلى أن الظروف القائمة داخل هذه المناطق المتخلفة تجعل سيطرة المجتمع على أبنائه ضعيفة أو تضعف من أساليب الضبط الاجتماعي إلى درجة عدم التزام هؤلاء الأبناء بالامتثال لمعايير الثقافة المقبولة داخل المجتمع مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية وظاهرة الانحراف (السمالوطي، ١٤٠٣هـ).

### ٣. نظرية الوصم الاجتماعي

تعود هذه النظرية إلى (فرانك تاتبيوم) الذي أشار إلى أن خلق المجرم يكون من كيفية تعامل الآخرين معه، حيث ركزت هذه النظرية على أن عملية صنع المجرم تأتي من وضع الألقاب والتعريفات التي تقوم الجماعة بإلصاقها بالفرد المخالف، والهدف من عملية الوصم هذه هو خدمة الجماعة فعن طريقها تتم بلورة نقمة الجماعة ضد الفرد المخالف. ثم جاء (أدوين ليمرت) حيث ركز على أن ظاهرة الانحراف تتم من خلال التفاعل المتبادل وما تضفيه الجماعة من أوصاف على من يخالف قوانينها، وهذه الردود الجماعية تختلف في شدتها من حالة إلى أخرى (الزهراني، ٢٠٠٧م، ٢٠).

وبالتالي فإن ما يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثير متبادل مشترك إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرهما. فعملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأفراد. وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه (Tannenbaum, ١٩٣٨).

ومن أوائل المتعلقين بمفهوم الوصم من اللاحقين لتاننبوم عالم الاجتماع الشهير إدون ليمرت والذي يرجع الانحراف في السلوك بصفة عامة إلى آثار الخبرة الناشئة عن الوصم الاجتماعي وقد سبق أن استعرضنا آثار الانحراف الاجتماعي لدى ليمرت في جزء سابق من هذا البحث. أما العالم الآخر الذي له إسهامات مهمة في مجال الوصم الاجتماعي فهو "هوارد بيكر" الذي يرى أن الجماعات البشرية هي التي تخلق الانحراف عن طريق صنع القواعد ا لتي يتكون الانحراف نتيجة خرقها حيث يطبق القانون على بعض الأشخاص الذين

يوصمهم المجتمع بوصمة الانحراف ويوصفون بالخروج عن القانون. ومن هنا لا يصبح الانحراف ذاته صفة للفعل الذي يرتكبه الشخص بل نتيجة لما يطبقه الآخرون عليه من القواعد أي نتيجة وصم الشخص من قبل الآخرين كمذنب حيث يقع على الشخص ليكون منحرفاً والفعل الذي ارتكبه انحرافاً. فالأشخاص الذين يرتكبون الأفعال المخالفة للمعايير أو قواعد السوية الاجتماعية لا يصبحون منحرفين إلا بعد أن يتعرضون لوصمة الانحراف والخبرة الناشئة عن مثل هذه الوصمة (Becker, ١٩٦٣).

ومن ثم يمكن القول إن أهم عناصر عملية تكوين السلوك المنحرف من وجهة نظر هذه النظرية هي الخبرة الناشئة لدى الشخص بعد القبض عليه وما يتعرض له من عملية دمغه أو وصمه بوصمة الانحراف بما يجعلها العلامة الفارقة لدى الشخص والتي تمثل المقام الأول فوق كل الصفات الأخرى التي يحتلها الفرد في مجتمعه.

وبالتالي فإن الوصم الاجتماعي صفة ازدرائية تلصق بفرد معين بواسطة آخرين من المجتمع، تترتب عن عقوبة أو جزاء سلبي أو تعبير عن استهجان ما أثاره الفرد، أو ما سلكه من أنماط سلوكيه لا أخلاقية؛ فيترتب على هذا حرمانه من التأييد الاجتماعي فضلاً عن فقدانه مكانته الاجتماعية (العتيبي، ١٤٣٣، ٦٦٤)، وتبرز ملامح هذه النظرية فيما يلي:

- يرتكب الإنسان جريمته الأولى ويصدر عنها ردود فعل المجتمع.
- يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة.
- يكرر الشخص ارتكاب الجريمة بدرجة أكبر من الأولى.
- يرد المجتمع بعقوبة أشد ورفض أقوى من الأول.
- يزداد الانحراف مصحوباً بازدياد العداء للجهة المعاقبة.

- يقوم المجتمع بردود الفعل الرسمية، التي تضفي على الفاعل (الوصم الاجتماعي).

- يزداد الانحراف والنقمة على المجتمع الذي ألصق به (وصم الجريمة).

- يقبل المنحرف الوصم الذي ألحق به ويحاول التكيف معه كفرد منبوذ من المجتمع (الزهراني، ٢٠٠٧م: ٢١).

**تاسعاً: الدراسات السابقة**

اعتمد الباحث على الدراسات السابقة المرتبطة بالوصم الاجتماعي وتعامل أسرهم معهم بعد الإفراج عنهم، وذلك لما يترتب على تلك المشكلة من آثار سلبية، قد تؤدي إلى العودة مرة أخرى للمؤسسات الإصلاحية والسجون ودور الرعاية الاجتماعية، ونظراً لما قد يتعرضون له من العديد من الأسباب المختلفة، والتي تتركز على عدم تقبل المجتمع لهم ووصمهم اجتماعياً بالمجرمين والمنحرفين، مما ينتج عن ذلك عودتهن الى دور الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الإصلاحية.

وتناولت دراسة عياد (٢٠٠٧) دراسة آثار الوصمة الجنائية على فئة السجناء المفرج عنهم، وما ينتج عن هذه الوصمة من مشكلات أو معوقات تعترض رغبة هذه الفئة أو قدرتها على التكيف مع المجتمع والاندماج في الجماعة بعد الإفراج عنهم وعودتهم مرة أخرى إلى الحياة الاجتماعية السوية، والكشف عن مدى الارتباط بين اتسام سلوك الفرد المفرج عنه بسمة الوصم واتجاهه نحو العود من جديد إلى ارتياد سبيل الجريمة والعودة إلى السجون مرة أخرى، والتعرف على مدى كفاءة وفاعلية ما تؤديه الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة من خدمات ومساعدات للمفرج عنهم والتي من شأنها الحد من آثار الوصم وتداعياته لدى المفرج عنهم، والكشف عن طبيعة المعوقات أو الصعوبات التي تعترض جهود الرعاية اللاحقة والتي من شأنها أن تزيد من آثار الوصم وتداعياته لدى المفرج عنهم، والتوصل إلى مؤشرات تخطيطية أو برنامج عمل بشأن تفعيل دور الرعاية اللاحقة في مجال الكبار المفرج عنهم.

وتوصلت على أن المفرج عنهم يواجهون نبذا اجتماعيا من قبل أفراد المجتمع السوي متمثلا في عملية الرفض الكامل لما بدر منه من سلوك، ومستمرا في توجيه النقد اللاذع لتصرفه الذي نتج عنه هذا السلوك، ومؤكدا رفض فكرة التعضيد الاجتماعي له، وأن اتسام سلوك الفرد بسمة (الوصم) ينعكس بصورة ملموسة في عمله الوظيفي وعلى نظرة زملاء المهنة له, ومن ثم

على عدم قدرته على التكيف مع أي وضع اجتماعي وظيفي جديد , وكذلك على قبوله في أي وظيفة ما. فالوصمة تشاركه في كل مجال يصبو إليه أو يسعى لأن يكون له مكانة فيه، وهذه المعاملة وما يصاحبها من مواقف واتجاهات وتحيزات سلبية من قبل العامة والمؤسسات الرسمية دائما ما تكون عائقا يمنعهم من الحصول على الاستمرار في القيام بالأنشطة اليومية المتاحة لهم.

وأوضحت دراسة المعيلي (١٤٠٥) دور خدمة الجماعة في تحقيق التكيف الاجتماعي، وكانت دراسة تجريبية تهدف إلى التعرف على ما يحدث لعملية التكيف من تغيرات ناتجة عن التدخل المهني للأخصائية الاجتماعية من خلال استخدام فنية العمل مع الجماعات، حيث كانت العينة مجموعة من نزيلات دار التربية الاجتماعية للبنات بالرياض، وقد استخدمت الباحثة عدة أدوات للدراسة تمثلت في(الملاحظة، التقارير الدورية، المعاملات الإحصائية، المقياس) وقد جاءت نتيجة الدراسة لتوضح بأن ممارسة فنية العمل مع الجماعات تؤدي إلى تحقيق التكيف العام لهن، و إلى تحقيق التكيف الشخصي والاجتماعي لدى النزيلات، و تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية تطوير آلية العمل داخل مؤسسات الرعاية، ومدى فاعليتها في تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم.

وتناولت دراسة الجهني (١٤١٤) اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، وكانت واستخدمت منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، وهدفت إلى تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر على نظرة المجتمع للسجين المفرج عنه، وكذلك الكشف عن مدى تغير اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنه بتغير نوع الجريمة، بالإضافة إلى معرفة المشكلات التي تواجه المفرج عنهم وتحليل هذه المشكلات وتصنيفها. كما هدفت أيضاً إلى الكشف عن طبيعة القيم المؤثرة في عدم تقبل المفرج عنهم، والمعتمدة على ثقافة المجتمع وتقاليده، حيث كانت عينة الدارسة عمدية طبقية من الجمهور،

وقد جاءت نتائج الدراسة لتوضح بأن الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم كبير بنسبة ٧٣.٩٪ مقارنة بالاتجاه الإيجابي بنسبة ٢١.٦٪ حيث يواجه المفرج عنهم رفضاً اجتماعياً من المجتمع، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً بأن العوامل الاجتماعية تحول دون تقبل المفرج عنهم بسبب عدم الثقة والخوف من تأثير السمعة على الأسرة، وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في معرفة المشاكل التي تواجه المفرج عنهم ومدى تأثيرها عليهم.

وحددت دراسة نصيب (١٤١٦) عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة، حيث استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وكانت دراسته تهدف إلى التعرف على عوامل عدم التكيف لدى المفرج عنهم من قبل المؤسسة الإصلاحية وكذلك تحديد العلاقة بين عدم التكيف لدى المفرج عنهم والعودة إلى الجريمة وطرح الحلول المناسبة التي تسهم في إنجاح برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وقد تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من النزلاء العائدين بالمؤسسة الإصلاحية بقطر وعددهم( ١٠٠٨ فرد)، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنه توجد علاقة بين عوامل عدم التكيف المفرج عنهم والعود إلى الجريمة، وأن هذه العوامل تتضح في العوامل المرتبطة بالسجين نفسه كضعف الوازع الديني، وعوامل مرتبطة بالبيئة كنوعية الأصدقاء، وعوامل مرتبطة بالأسرة كعدم التقدير والاحترام للمفرج عنهم، وعوامل مرتبطة بالأقارب مثل عدم زواج السجين من الأقارب، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على عدم التكيف للمفرج عنهم والاهتمام بالرعاية اللاحقة ونظرة المجتمع ووصمهم للمفرج عنهم.

كما تناولت دراسة حنبطاظة (١٤١٧) التفاعل الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم والمجتمع، وهي دراسة ميدانية على نمط الوصم الاجتماعي ونتائجه في مكة المكرمة وتهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الإبعاد الذاتية للفرد ولجوئه إلى ارتكاب بعض أنماط الجريمة التي تمثل له قيمة بعد عملية الوصم الاجتماعي، كما تهدف أيضاً إلى الكشف عن دور الجماعة الثقافية مثل جماعة الأصدقاء التي ينتمي إليها الفرد وبين قيامه بارتكاب صور من

الجرائم، بالإضافة إلى الكشف عن العلاقة بين الوصمة وبين الصور السيئة التي يقابل بها المجتمع صاحب الوصمة، حيث استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي على عينة من النزلاء بالمؤسسات الإصلاحية بمكة المكرمة، وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد بأن الوصم الاجتماعي يرفع من عملية العودة إلى الجريمة وأن التفاعل الاجتماعي مع المفرج عنهم مفقود مما يؤثر بشكل مباشر عليهم، وهنا تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تسليط الضوء على الوصم الاجتماعي وأهمية تطوير فاعليته والتعامل مع المفرج عنهم ليصبحوا أعضاء فاعلين بالمجتمع.

وحددت دراسة العنزي ١٤٢٩هـ، العوامل المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، دراسة تطبيقيه على المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية والمفرج عنهم العائدين إليها، حيث استخدم الباحث المنهج التجريبي، وقد هدفت إلى الكشف عن العوامل المرتبطة بينهم بعد الإفراج عنهم والعودة لتلك المؤسسات. بالإضافة إلى أسباب عدم التكيف مع المجتمع سواءً من الناحية النفسية أو الاجتماعية، وهل الاستراتيجية المعمول بها في المؤسسات الإصلاحية تساعد على عدم العودة للجريمة، كما أن نتائج الدراسة أظهرت بأن هناك عوامل نفسية واجتماعية مرتبطة بعدم تكيف المفرج عنهم، كالتفكك الأسري وثقافة المجتمع القائمة على العادات والتقاليد، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن عدم التكيف للمفرج عنهم يعود إلى عدم التفاعل الاجتماعي والوصم الاجتماعي للمفرج عنهم سواءً من قبل الأسرة أو المؤسسة الإصلاحية.

**التعليق على الدراسات السابقة**

يمكن تحليل الدراسات السابقة في موضوع مشكلة المفرج عنهم وتعامل أسرهم والمجتمع بعد خروجهن من دور الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاصلاحية، حيث لاحظ الباحث ما يلي:

١- أن هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات الأخرى في التركيز على العينة والفئة المستهدفة من حيث عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم بسبب الوصم الاجتماعي وأثره عليهم، بينما الدراسات السابقة تبحث في الأسباب والعوامل النفسية والاجتماعية للمفرج عنهم، وهذا الاختلاف يظهر في الأهداف والنتائج والزمان والمكان لكل دراسة، كذلك فإن الدراسة الحالية تركز على أثر الوصم الاجتماعي على الفتيات بعد خروجهن من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كما أن هناك اتفاقاً في بعض الأهداف والمتغيرات كالاهتمام بالمفرج عنهم والتفاعل الاجتماعي والتكيف النفسي لديهم.

٢- استفاد الباحث من معطيات هذه الدراسات في إعداد الإطار النظري للدراسة ومن النظريات التي تم الاعتماد عليها.

٣- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتعامل مع الفتيات المودعات لدى مؤسسات رعاية الفتيات اللاتي تأثرن بالوصم الاجتماعي داخل المجتمع بعد خروجهن من مؤسسات رعاية الفتيات، وذلك لحساسية الموضوع في المجتمع وعدم تكيفهن فيه مما ينتج عنه عودتهن لهذه المؤسسات بسبب الوصم الاجتماعي.

**عاشراً: الإجراءات المنهجية للدراسة :**

١. نوع الدراس:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تقوم على رصد الظاهرة موضوع الدراسة ومتابعتها بدقة بطريقة كمية أو كيفية خلال فترة زمنية معينة تهدف إلى وصف وتحديد مظاهر وعوامل الوصم الاجتماعي لدى الفتيات المودعات بمؤسسات رعاية الفتيات.

٢. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال منهج المسح الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات من خلال الاستبانة المصممة خصيصاً لهذه الدراسة، وهو من أنسب المناهج استخداماً ومناسبة لهذه الدراسة والذي يستند إلى الوصول الى استنتاجات بشأنها (الجوهري، الخريجي، ٢٠٠٨م:١٢٦) ويعد هذا المنهج ملائماً لتحقيق أهداف الدراسة من خلال جمع بيانات كمية من عينة الدراسة التي تتوزع مكانياً على بعض مناطق المملكة.

٣. مجتمع الدراسة:

جميع الفتيات المودعات بمؤسسات رعاية الفتيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهن (٨٧) في نهاية عام ١٤٣٧هـ.

٤. عينة الدراسة:

تم اختيار جميع مجتمع الدراسة وهم جميع الفتيات المودعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وبلغ عددهن (٨٧) فتاة.

٤. ثبات وصدق أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة في حساب الثبات على معامل ألفا كرونباخ، في حين اعتمدت على نوعين من الصدق هما الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي. فيما يتعلق بالنوع الأول من الصدق اعتمد الباحث على تحكيم الاستمارة من خلال عدد من المحكمين في تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع ومناهج البحث، وترتب على ذلك إضافة بعض الأسئلة للأداة وتعديل البعض الآخر. كما اعتمد الباحث في قياس صدق الاتساق الداخلي على معامل الارتباط الخطي بين كل عبارة وإجمالي المقياس في حالة حذف العبارة. وتوضح الجداول (١-٢) نتائج حساب معامل الثبات وصدق الاتساق الداخلي على النحو التالي:

جدول (١) معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمقاييس الدراسة

| المقاييس | عدد العبارات | معامل الثبات |
|---|---|---|
| مظاهر الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية | 11 | 0.89 |
| العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية | 15 | 0.92 |
| الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية | 9 | 0.78 |
| مقترحات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية | 7 | 0.87 |

وتوضح بيانات جدول (١) معامل الثبات لمقاييس الدراسة. ومن هذه البيانات يتضح ارتفاع معامل الثبات لهذه المقاييس. فقد تراوحت قيمة هذا المعامل بين ٧٨٪ في حالة المقياس الثالث (الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية) إلى ٩٢٪ في حالة المقياس الثاني (العوامل المؤثرة

في الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية). كما بلغ معامل الثبات للمقياس الأول (مظاهر الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية) ٨٩٪، وللمقياس الرابع (مقترحات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية) ٨٧٪. وهو ما يشير إلى درجة مرتفعة من الثبات لمقاييس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء العديد من التحليلات الإحصائية عليها.

جدول (٢) صدق الاتساق الداخلي لعبارات مقاييس الدراسة

| مظاهر الوصم الاجتماعي للمودعات | | العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات | | | | الآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات | | آليات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العبارة | الارتباط | العبارة | الارتباط | العبارة | الارتباط | العبارة | الارتباط | العبارة | الارتباط |
| 1 | 0.64** | 1 | 0.77** | 12 | 0.59** | 1 | 0.34** | 1 | 0.74** |
| 2 | 0.46** | 2 | 0.54** | 13 | 0.72** | 2 | 0.63** | 2 | 0.76** |
| 3 | 0.30** | 3 | 0.71** | 14 | 0.75** | 3 | 0.62** | 3 | 0.62** |
| 4 | 0.69** | 4 | 0.59** | 15 | 0.65** | 4 | 0.56** | 4 | 0.67** |
| 5 | 0.74** | 5 | 0.70** | | | 5 | 0.43** | 5 | 0.65** |
| 6 | 0.59** | 6 | 0.80** | | | 6 | 0.53** | 6 | 0.56** |
| 7 | 0.57** | 7 | 0.68** | | | 7 | 0.26** | 7 | 0.61** |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | 0.67** | 8 | 0.50** | | | 8 | 0.42** | | |
| 9 | 0.73** | 9 | 0.28** | | | 9 | 0.48** | | |
| 10 | 0.67** | 10 | 0.45** | | | | | | |
| 11 | 0.63** | 11 | 0.68** | | | | | | |

وتوضح بيانات الجدول (٢) صدق الاتساق الداخلي لعبارات مقاييس الدراسة. ومن هذه البيانات يتضح أن جميع معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١ . فقد تراوحت هذه القيم في حالة المقياس الأول (مظاهر الوصم الاجتماعي للمودعات) بين ٣٠٪ في حالة حذف العبارة الثالثة إلى ٧٤٪ في حالة حذف العبارة الخامسة. كما تراوحت قيم معامل الارتباط في حالة المقياس الثاني (العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات) بين ٢٨٪ في حالة حذف العبارة التاسعة إلى ٨٠٪ في حالة حذف العبارة السادسة. وفي حالة المقياس الثالث (الآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات) تراوحت قيم الاتساق الداخلي بين ٢٦٪ في حالة حذف العبارة السابعة إلى ٦٣٪ في حالة حذف العبارة الثانية. وتراوحت هذه القيم في حالة المقياس الرابع (آليات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات) بين ٥٦٪ في حالة حذف العبارة السادسة إلى ٧٦٪ في حالة حذف العبارة الثانية. ومن ثم تشير هذه البيانات إلى ارتفاع مؤشرات صدق الاتساق الداخلي لعبارات مقاييس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء التحليلات الإحصائية.

٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحقيق أهداف الدراسة على مقياس ليكرت الرباعي (موافقة بشدة، موافقة، غير موافقة، غير موافقة بشدة)، وتم إعطاء الأوزان المتدرجة من الوزن ٤ لاستجابة موافقة بشدة إلى الوزن ١ لاستجابة غير موافقة بشدة، ثم حسبت طول الفترة المستخدمة (٤/٣) أي ٠.٧٥. وحسب المتوسط المرجح على أساس الفئات التالية:

| | |
|---|---|
| - من ١ إلى ١.٧٤ غير موافقة بشدة | - من ١.٧٥ إلى ٢.٤٩ غير موافقة |
| - من ٢.٥٠ إلى ٣.٢٤ موافقة | - من ٣.٢٥ إلى ٤ موافقة بشدة |

وفي ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، تم الاعتماد على التحليلات الإحصائية التالية:

١- التحليلات الوصفية، كما تتمثل في حساب مقاييس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة الكمية.

٢- النسب المئوية من خلال الجداول التكرارية البسيطة لأسئلة الاستمارة.

٣- معامل ألفا كرونباخ، واعتمدت عليه الدراسة في حساب الثبات لمقاييس الدراسة.

٤- معامل الارتباط الخطي، واعتمد عليه الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات مقاييس الدراسة.

٥- اختبار الفروق في المتوسط (ANOVA) لمقاييس الدراسة مع المتغيرات ذات الاستجابات الثلاثية فأكثر.

٦- اختبار الفروق في المتوسط (T test) لمقاييس الدراسة مع المتغيرات الكيفية ذات الاستجابات الثنائية.

٧- اختبار شيفيه (Scheffe) و (LSD) لمعرفة مصدر الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

٦. خصائص عينة الدراسة :

وسوف تتناول الدراسة هذه الخصائص من حيث: فئات العمر، والحالة الاجتماعية للوالدين، والحالة والتعليمية للفتاه والأب والأم، والدخل الشهري للأسرة، ومدى كفاية هذا الدخل، وتصنيف الفتاه للمستوى الاقتصادي لأسرتها.

| جدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات العمر | | |
|---|---|---|
| الفئات | العدد | النسبة |
| 16 – 20 | 16 | 18.4 |
| 21 – 25 | 47 | 54.0 |
| ٢٥ عاماً فأكثر | 24 | 27.6 |
| المجموع | 87 | 100 |

وتعكس بيانات الجدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات العمر. ومن هذه البيانات يتضح أن ما يزيد قليلاً على نصف عينة الدراسة من الفتيات يقعن في الفئة العمرية من ٢١ عاماً إلى ٢٥ عاماً، فقد بلغت هذه النسبة ٥٤.٠٪ من جملة العينة. كما بلغت نسبة الفتيات اللاتي يزيد عمرهن على ٢٥ عاماً ما يزيد قليلاً على ربع عينة الدراسة، والتي بلغت ١٧.٦٪ من العينة. فيما كانت أقل نسبة من عينة الدراسة هي من تقع في الفئة العمرية من ١٦ إلى ٢٠ عاماً، حيث بلغت ١٨.٤٪ من إجمالي العينة.

| جدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية للوالدين | | |
|---|---|---|
| الفئات | العدد | النسبة |
| يعيشان معاً | 30 | 34.5 |

| | | |
|---|---|---|
| مطلقان | 48 | 55.2 |
| الوالد متزوج بأخرى | 9 | 10.3 |
| المجموع | 87 | 100 |

وتوضح بيانات الجدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية للوالدين. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة ينتمين لأسر مفككة حيث الوالدين مطلقان، فقد بلغت هذه النسبة ما يزيد على نصف عينة الدراسة، والتي بلغت ٥٥.٢٪ من جملة العينة. وهو ما يعكس الصلة الوثيقة بين التفكك الأسري وانحراف الأبناء وما يترتب على ذلك من وصم اجتماعي للفتاة وأسرتها. كما أن نسبة تزيد قليلاً على ثلث عينة الدراسة ينتمين لأسر يعيش فيها الوالدان معاً، والتي بلغت ٣٤.٥٪ من العينة. وبلغت نسبة الفتيات اللاتي ينتمين لأسر يكون فيها الوالد متزوج بأخرى ١٠.٣٪ من جملة العينة.

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للفتاه

| الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| منخفض | 27 | 31.0 |
| متوسط | 51 | 58.6 |
| مرتفع | 9 | 10.3 |
| المجموع | 87 | 100 |

كما توضح بيانات الجدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للفتاه. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة متعلمات تعليماً متوسطاً، حيث بلغت هذه النسبة ٥٨.٦٪. ويليها نسبة الفتيات المتعلمات تعليماً منخفضاً أو غير المتعلمات بنسبة ٣١.٠٪ من جملة العينة. وأخيراً تأتي نسبة الفتيات المتعلمات تعليماً عالياً بنسبة ١٠.٣٪ من جملة العينة. ومن ثم تعكس هذه البيانات تركز عينة الدراسة من الفتيات المودعات

بدور الرعاية في المستويات التعليمية الأقل (المتوسطة والمنخفضة) والتي بلغت ٩٠٪ تقريباً من إجمالي العينة.

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للأب

| الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| منخفض | 41 | 47.1 |
| متوسط | 39 | 44.8 |
| مرتفع | 7 | 8.0 |
| المجموع | 87 | 100 |

وتعكس بيانات الجدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للأب. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من أباء عينة الدراسة متعلمون تعليماً منخفضاً، حيث بلغت هذه النسبة ٤٧.١٪. ويليها نسبة الآباء المتعلمون تعليماً متوسطاً بنسبة ٤٤.٨٪ من جملة عينة الدراسة. وأخيراً تأتي نسبة الآباء المتعلمون تعليماً عالياً بنسبة ٨٪ فقط من جملة العينة. ومن ثم تشير هذه البيانات إلى أن الفتيات المودعات في دور الرعاية ينتمين إلى أسر يكون فيها الأب متعلماً تعليماً منخفضاً ومتوسطاً بالدرجة الأولى، حيث بلغت هذه النسبة ٩٢٪ من العينة.

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للأم

| الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| منخفض | 46 | 52.9 |
| متوسط | 28 | 32.2 |
| مرتفع | 13 | 14.9 |
| المجموع | 87 | 100 |

كما توضح بيانات الجدول (٧) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية للأم. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من أمهات عينة الدراسة متعلمات تعليماً منخفضاً، حيث بلغت هذه النسبة ٥٢.٩٪. ويليها نسبة

الأمهات المتعلمات تعليماً متوسطاً بنسبة ٣٢.٢٪ من جملة عينة الدراسة. وأخيراً تأتي نسبة الأمهات المتعلمات تعليماً عالياً بنسبة ١٤.٩٪ من جملة العينة. وبالتالي يتضح أن الفتيات المودعات في دور الرعاية ينتمين إلى أسر تكون فيها الأم متعلمة تعليماً منخفضاً ومتوسطاً بالدرجة الأولى، حيث بلغت هذه النسبة ٨٥٪ من إجمالي العينة، مع وجود نسبة تزيد على نصف العينة من الأمهات متعلمة تعليماً منخفضاً.

جدول (٨) توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الشهري للأسرة

| الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من ٤٠٠٠ ريال | 36 | 41.4 |
| 4000 – 10000 | 22 | 25.3 |
| ١١٠٠٠ فأكثر | 29 | 33.3 |
| المجموع | 87 | 100 |

وتعكس بيانات الجدول (٨) توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات الدخل الشهري للأسرة. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة ينتمين لأسر يقل دخلها الشهري عن ٤٠٠٠ ريال شهرياً، فقد بلغت هذه النسبة ٤١.٤٪ من جملة العينة. ويليها نسبة عينة الدراسة اللاتي ينتمين لأسر يزيد دخلها الشهري على ١١٠٠٠ ريال شهرياً، حيث بلغت هذه النسبة ٣٣.٣٪ من جملة العينة. وأخيراً تأتي نسبة الفتيات اللاتي ينتمين لأسر يقع دخلها الشهري بين ٤٠٠٠ ريال و١٠٠٠٠ ريال شهرياً بنسبة تزيد قليلاً على ربع عينة الدراسة؛ والتي بلغت ٢٥.٣٪.

جدول (٩) توزيع عينة الدراسة وفقاً لكفاية الدخل الشهري

| الفئات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| غير كاف | 37 | 42.5 |
| كاف | 42 | 48.3 |
| كاف ويزيد | 8 | 9.2 |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 87 | 100 |

كما توضح بيانات الجدول (٩) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى كفاية الدخل الشهري للأسرة. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة يكفي دخلها قضاء الحاجات الأساسية للأسرة، حيث بلغت هذه النسبة ٤٨.٣٪ من جملة العينة. ويليها نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها الشهري لحاجات الأسرة بنسبة ٤٢.٥٪ من جملة العينة. وأخيراً تأتي نسبة أسر عينة الدراسة التي يكفي دخلها الشهري لحاجات الأسرة وتستطيع ادخار جزء منه، وقد بلغت هذه النسبة ٩.٢٪ من إجمالي العينة.

| جدول (١٠) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى الاقتصادي للأسرة | | |
|---|---|---|
| الفئات | العدد | النسبة |
| منخفض | 22 | 25.3 |
| متوسط | 61 | 70.1 |
| مرتفع | 4 | 4.6 |
| المجموع | 87 | 100 |

كما توضح بيانات الجدول (١٠) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى الاقتصادي للأسرة. ومن هذه البيانات يتضح أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة تنتمي لأسر ذات مستوى اقتصادي متوسط، حيث بلغت هذه النسبة ٧٠.١٪ من جملة العينة، ويليها نسبة عينة الدراسة ممن ينتمين إلى أسر ذات مستوى اقتصادي منخفض بنسبة ٢٥.٣٪ من جملة العينة. وأخيراً تأتي نسبة الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع بأقل نسبة هي ٤.٦٪ فقط من إجمالي العينة.

حادي عشر: نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول: ما مظاهر الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات بدور الرعاية؟

وقد اعتمدت الدراسة على قياس هذه المظاهر من خلال مقياس مكون من إحدى عشرة عبارة يتم الاستجابة عليها من عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي. وأوضحت بيانات الجدول (١١) مظاهر الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في دور الرعاية. ومن هذه البيانات يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة يقع في فئة الاستجابة "موافقة" حيث بلغ المتوسط العام لهذا المقياس ٢.٦٠ درجة.

جدول (١١) مظاهر الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في دور الرعاية

| العبارات | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١- أسمع الكثير من العبارات الجارحة من أسرتي | 46 | 52.9 | 17 | 19.5 | 7 | 8.0 | 17 | 19.5 | 3.06 | 1.18 | 1 |
| ٢- أسرتي تتمنى موتي بعد الإساءة التي سببتها لهم | 28 | 32.2 | 23 | 26.4 | 12 | 13.8 | 24 | 27.6 | 2.63 | 1.20 | 7 |
| ٣- أسمع الكثير من العبارات الجارحة في | 26 | 29.9 | 28 | 32.2 | 19 | 21.8 | 14 | 16.1 | 2.76 | 1.06 | 3 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دار الرعاية | | | | | | | | | | |
| ٤- أتوقع سماع الكثير من العبارات الجارحة بعد خروجي | 32 | 36.8 | 25 | 28.7 | 14 | 16.1 | 16 | 18.4 | 2.84 | 1.12 | 2 |
| ٥- أتوقع ألا يغفر لي المجتمع أخطائي | 23 | 26.4 | 25 | 28.7 | 17 | 19.5 | 22 | 25.3 | 2.56 | 1.14 | 10 |
| ٦- دخولي الدار سوف يسبب لي المشاكل مدى الحياة | 23 | 26.4 | 32 | 36.8 | 16 | 18.4 | 16 | 18.4 | 2.71 | 1.06 | 4 |
| ٧- دخولي الدار سوف يؤثر على مكانتي بالأسرة | 20 | 23.0 | 31 | 35.6 | 19 | 21.8 | 17 | 19.5 | 2.62 | 1.05 | 8 |
| ٨- دخولي دار الرعاية سوف يؤثر على زواجي مستقبلاً | 26 | 29.9 | 27 | 31.0 | 16 | 18.4 | 18 | 20.7 | 2.70 | 1.11 | 5 |
| ٩- سأواجه صعوبة في تغيير نظرة الآخرين تجاهي | 23 | 26.4 | 30 | 34.5 | 19 | 21.8 | 15 | 17.2 | 2.70 | 1.05 | 6 |
| ١٠- أعتقد بأن الاخرين لن يثقوا بي مستقبلاً | 20 | 23.0 | 31 | 35.6 | 17 | 19.5 | 19 | 21.8 | 2.60 | 1.07 | 9 |
| ١١- دخولي الدار سوف يقيد من حريتي | 20 | 23.0 | 26 | 29.9 | 21 | 24.1 | 20 | 23.0 | 2.53 | 1.09 | 11 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستقبلاً | | | | | | | | | | | |
| المتوسط العام = ٢.٦٠ (موافقة) | | | | | | | | | | | |

ومن بيانات هذا الجدول تتضح مظاهر الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات على النحو التالي:

١- تسمع الفتاة الكثير من العبارات الجارحة من أسرتها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الأول بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٠٦ والانحراف المعياري ١.١٨ ونسبة موافقة عينة الدراسة عليها ٧٢.٤٪ من جملة العينة.

٢- توقع الفتاة سماع الكثير من العبارات الجارحة بعد خروجها من مؤسسات رعاية الفتيات، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثاني بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٨٤ والانحراف المعياري ١.١٢ ونسبة موافقة العينة عليها ٦٥.٥٪ من جملة العينة.

٣- تسمع الفتاة الكثير من العبارات الجارحة في مؤسسات رعاية الفتيات، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٦٧ وانحراف معياري ١.٠٦ درجة ونسبة موافقة العينة عليها ٦٢.١٪.

٤- دخول الفتاة الدار سوف يسبب لها المشاكل مدى الحياة، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الرابع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٧١ والانحراف المعياري ١.٠٦ درجة ونسبة الموافقة عليها ٦٣.٢٪.

٥- أن دخول الفتاة مؤسسات رعاية الفتيات سوف يؤثر على زواجها مستقبلاً، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٧٠ وانحراف معياري ١.١١ ونسبة موافقة ٦١.٠٪ من جملة العينة.

٦- مواجهة الفتاة صعوبة في تغيير نظرة الآخرين تجاهها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب السادس بين عبارات هذا المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٧٠ والانحراف المعياري ١.٠٥ درجة ونسبة موافقة عينة الدراسة عليها ٦٠.٩٪ من جملة العينة.

٧- تتمنى أسرتها موتها بعد الإساءة التي سببتها لهم، وجاءت هذه العبارة في الترتيب السابع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٦٣ والانحراف المعياري ١.٢٠ درجة ونسبة موافقة ٥٨.٦٪ من جملة العينة.

٨- دخول دار رعاية الفتيات سوف يؤثر على مكانتها بالأسرة، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثامن بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٦٢ وانحراف معياري ١.٠٥ درجة ونسبة موافقة العينة عليها ٥٨.٦٪.

٩- الاعتقاد بأن الاخرين لن يثقوا بها مستقبلاً، وجاءت هذه العبارة في الترتيب التاسع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٦٠ والانحراف المعياري ١.٠٧ درجة ونسبة موافقة العينة عليها ٥٨.٦٪.

١٠- توقع الفتاة ألا يغفر لها المجتمع أخطاءها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب العاشر بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٥٦ والانحراف المعياري ١.١٤ درجة ونسبة موافقة ٥٥.١٪ من جملة العينة.

١١- أن دخولها دار رعاية الفتيات سوف يقيد من حريتي مستقبلاً، وجاءت في الترتيب الحادي عشر بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٥٣ وانحراف معياري ١.٠٩ ونسبة موافقة العينة عليها ٥٢.٩٪ من جملة العينة.

إجابة السؤال الثاني: ما العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

وقد اعتمدت الدراسة على قياس هذه العوامل من خلال مقياس مكون من خمس عشرة عبارة يتم الاستجابة عليها من عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي:

جدول (١٢) العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في دور الرعاية

| العبارات | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١- تعاني الأسرة من كثرة الخلافات بين الزوج والزوجة والأبناء. | 40 | 46.0 | 21 | 24.1 | 7 | 8.0 | 19 | 21.8 | 2.94 | 1.19 | 3 |
| ٢- تعاني الأسرة من مشكلات اقتصادية خاصة بتوفير احتياجاتها. | 25 | 28.7 | 32 | 36.8 | 10 | 11.5 | 20 | 23.0 | 2.71 | 1.12 | 10 |
| ٣- لا تتسم العلاقات بين أفراد الأسرة بالترابط والتسامح. | 26 | 29.9 | 34 | 39.1 | 16 | 18.4 | 11 | 12.6 | 2.86 | 0.99 | 7 |
| ٤- تغيب عن الأسرة بوادر حرص أفرادها | 28 | 32.2 | 27 | 31.0 | 24 | 27.6 | 8 | 9.2 | 2.86 | 0.98 | 6 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| على بعضهم البعض. | | | | | | | | | | |
| ٥- لا يحرص الوالدين في الأسرة على تقوية العلاقات بين الإخوة. | 33 | 37.9 | 31 | 35.6 | 10 | 11.5 | 13 | 14.9 | 2.97 | 1.05 | 2 |
| ٦- هناك حالة من انعدام الأمن والثقة والحب داخل الأسرة. | 40 | 46.0 | 24 | 27.6 | 8 | 9.2 | 15 | 17.2 | 3.02 | 1.12 | 1 |
| ٧- تعتمد الخلافات بين الأب والأم على الشتائم والتهديد بالطلاق. | 42 | 48.3 | 15 | 17.2 | 10 | 11.5 | 20 | 23.0 | 2.91 | 1.24 | 5 |
| ٨- تعاني الأسرة من العجز عن توفير متطلباتها الأساسية. | 22 | 25.3 | 31 | 35.6 | 14 | 16.1 | 20 | 23.0 | 2.63 | 1.10 | 14 |
| ٩- تتحمل الأم بمفردها مسؤولية الصرف على الأسرة دون الأب. | 23 | 26.4 | 21 | 24.1 | 18 | 20.7 | 25 | 28.7 | 2.48 | 1.17 | 15 |
| ١٠- الأب متزوج بأخرى ويهمل زوجته وأبنائه من الزواج الأول. | 40 | 46.0 | 17 | 19.5 | 14 | 16.1 | 16 | 18.4 | 2.93 | 1.17 | 4 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١- لا توجد داخل الأسرة ضوابط لإرشاد الفتاه ومناقشتها عند الخطأ. | 25 | 28.7 | 27 | 31.0 | 13 | 14.9 | 22 | 25.3 | 2.63 | 1.15 | 13 |
| ١٢- لا توجد متابعة للأبناء في الدراسة وخاصة البنات منهم. | 26 | 29.9 | 27 | 31.0 | 18 | 20.7 | 16 | 18.4 | 2.72 | 1.09 | 9 |
| ١٣- هناك تفضيل للأبناء الذكور عن الإناث داخل الأسرة. | 32 | 36.8 | 24 | 27.6 | 15 | 17.2 | 16 | 18.4 | 2.83 | 1.12 | 8 |
| ١٤- يتم معاملة البنات بقسوة داخل الأسرة تصل إلى الإهانة. | 29 | 33.3 | 20 | 23.0 | 21 | 24.1 | 17 | 19.5 | 2.70 | 1.13 | 11 |
| ١٥- لا توجد رقابة والدية على الأبناء بسبب السفر أو انشغال الأب. | 26 | 29.9 | 25 | 28.7 | 20 | 23.0 | 16 | 18.4 | 2.70 | 1.09 | 12 |
| المتوسط العام = ٢.٧٩ (موافقة) | | | | | | | | | | | |

وأوضحت بيانات الجدول (١٢) العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات، ومن هذه البيانات يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة يقع في فئة الاستجابة "موافقة" حيث بلغ

المتوسط العام لهذا المقياس ٢.٧٩ درجة. ومن بيانات هذا الجدول تتضح أهم هذه العوامل على النحو التالي:

- وجود حالة من انعدام الأمن والثقة والحب داخل الأسرة. وجاءت هذه العبارة في الترتيب الأول بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٠٢ والانحراف المعياري ١.١٢ درجة ونسبة موافقة عينة الدراسة عليها ٧٣.٦٪ من جملة العينة.

- لا يحرص الوالدان في الأسرة على تقوية العلاقات بين الإخوة، وجاءت في الترتيب الثاني بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٩٧ وانحراف معياري ١.٠٥ درجة ونسبة موافقة ٧٣.٥٪ من جملة العينة.

- تعاني الأسرة من كثرة الخلافات بين الزوج والزوجة والأبناء، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٩٤ والانحراف المعياري ١.١٩ ونسبة موافقة العينة عليها ٧٠.١٪ من جملة العينة.

- الأب متزوج بأخرى ويهمل زوجته وأبناءه من الزواج الأول، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الرابع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٩٣ والانحراف المعياري ١.١٧ ونسبة موافقة عليها ٦٥.٥٪.

- تعتمد الخلافات بين الأب والأم على الشتائم والتهديد بالطلاق، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٩١ والانحراف المعياري ١.٢٤ وبلغت نسبة موافقة العينة عليها ٦٥.٥٪ من جملة العينة.

- تغيب عن الأسرة بوادر حرص أفرادها على بعضهم البعض، وجاءت في الترتيب السادس بين عبارات هذا المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٨٦ وانحراف معياري ٠.٩٨ درجة، ونسبة موافقة ٦٣.٢٪ من جملة العينة.

- لا تتسم العلاقات بين أفراد الأسرة بالترابط والتسامح، وجاءت هذه العبارة في الترتيب السابع بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٨٦، والانحراف المعياري ٠.٩٩ درجة، ونسبة موافقة العينة عليها ٦٩.٠٪ من جملة العينة.

- هناك تفضيل الأبناء الذكور على الإناث داخل الأسرة، وجاءت في الترتيب الثامن بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٨٣ والانحراف المعياري ١.١٢، ونسبة موافقة العينة عليها ٦٤.٤٪ من جملة العينة.

- لا توجد متابعة للأبناء في الدراسة وبخاصة البنات منهم، وجاءت هذه العبارة في الترتيب التاسع بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٧٢ وانحراف معياري ١.٠٩، درجة ونسبة موافقة ٥٩.٩٪ من جملة العينة.

- تعاني الأسرة من مشكلات اقتصادية خاصة بتوفير احتياجاتها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب العاشر بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٧١ والانحراف المعياري ١.١٢ درجة، وبلغت نسبة موافقة العينة عليها ٦٥.٥٪ من جملة العينة.

- تتم معاملة البنات بقسوة داخل الأسرة تصل إلى الإهانة، وجاءت في الترتيب الحادي عشر بين عبارات هذا المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٧٠ وانحراف معياري ١.١٣ ونسبة موافقة ٥٦.٣٪ من جملة العينة.

- لا توجد رقابة والدية على الأبناء بسبب السفر أو انشغال الأب، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثاني عشر بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٧٠ والانحراف المعياري ١.٠٩، ونسبة موافقة العينة عليها ٥٨.٦٪ من جملة العينة.

- لا توجد داخل الأسرة ضوابط لإرشاد الفتاة ومناقشتها عند الخطأ، وجاءت في الترتيب الثالث عشر بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٦٣ وانحراف معياري ١.١٥، ونسبة موافقة ٥٩.٧٪ من جملة العينة.

- تعاني الأسرة من العجز عن توفير متطلباتها الأساسية، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الرابع عشر بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٢.٦٣ والانحراف المعياري ١.١٠ درجة ونسبة موافقة ٦٠.٩٪.

- تتحمل الأم بمفردها مسؤولية الصرف على الأسرة دون الأب، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس عشر بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٤٨ وانحراف معياري ١.١٧، ونسبة موافقة ٥٠.٥٪ من جملة العينة.

إجابة السؤال الثالث: ما الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

وقد اعتمدت الدراسة على قياس هذه الآثار من خلال مقياس مكون من تسع عبارات يتم الاستجابة عليها من عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي:

جدول (١٣) الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية

| العبارات | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | يار ي | |
| ١- لا أبالي برفض أسرتي استلامي بعد انتهاء محكوميتي. | 49 | 56.3 | 10 | 11.5 | 13 | 14.9 | 15 | 17.2 | 3.07 | 1.19 | 4 |
| ٢- أفضل الزواج من شخص لا أرغبه في حالة رفض أسرتي استلامي. | 37 | 42.5 | 25 | 28.7 | 9 | 10.3 | 16 | 18.4 | 2.95 | 1.13 | 7 |
| ٣- افكر في الاستمرار في الانحراف في حالة رفض أسرتها لها. | 39 | 44.8 | 23 | 26.4 | 13 | 14.9 | 12 | 13.8 | 3.02 | 1.08 | 5 |
| ٤- سوف أنتحر في حالة رفض اسرتي استلامي بعد خروجي. | 69 | 79.3 | 7 | 8.0 | 5 | 5.7 | 6 | 6.9 | 3.60 | 0.88 | 1 |
| ٥- أفضل البقاء بالسجن أو الدار عن الذهاب للأسرة. | 47 | 54.0 | 24 | 27.6 | 7 | 8.0 | 9 | 10.3 | 3.25 | 0.99 | 2 |
| ٦- موعد خروجي من المؤسسة هو اليوم الأصعب في حياتي. | 41 | 47.1 | 19 | 21.8 | 12 | 13.8 | 15 | 17.2 | 2.99 | 1.15 | 6 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧- أعاني أثاراً نفسية شديدة بعد تخلي أقرب الناس عني. | 43 | 49.4 | 26 | 29.9 | 6 | 6.9 | 12 | 13.8 | 3.15 | 1.05 | 3 |
| ٨- أشعر بالخوف والوحدة وظلمة المستقبل بعد وجودي بالدار. | 20 | 23.0 | 37 | 42.5 | 11 | 12.6 | 19 | 21.8 | 2.67 | 1.06 | 9 |
| ٩- أشعر أن الحياة سوف تنتهي بي وأنا داخل الدار. | 32 | 36.8 | 22 | 25.3 | 11 | 12.6 | 22 | 25.3 | 2.74 | 1.21 | 8 |
| المتوسط العام = ٢.٥٥ (موافقة) | | | | | | | | | | | |

كما أوضحت بيانات الجدول (١٣) الآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات، ومن هذه البيانات يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة يقع في فئة الاستجابة "موافقة" حيث بلغ المتوسط العام لهذا المقياس ٢.٥٥ درجة. ومن بيانات هذا الجدول تتضح أهم هذه الآثار على النحو التالي:

١- تفكير الفتاة في الانتحار في حالة رفض أسرتها استلامها بعد خروجها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الأول بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٦٠ والانحراف المعياري ٠.٨٨ ونسبة موافقة عينة الدراسة عليها ٨٧.٢٪ من جملة العينة.

٢- تفضيل الفتاة البقاء بالسجن أو الدار عن الذهاب للأسرة، وجاءت في الترتيب الثاني بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٣.٢٥ وانحراف معياري ٠.٩٩ ونسبة موافقة ٨١.٦٪ من جملة العينة.

٣- تعاني الفتاة آثاراً نفسية شديدة بعد تخلي أقرب الناس عنها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.١٥ والانحراف المعياري ١.٠٥ ونسبة موافقة العينة عليها ٧٩.٣٪ من جملة العينة.

٤- وجود لا مبالاة من الفتاة برفض أسرتها استلامها بعد انتهاء محكوميتها، وجاءت في الترتيب الرابع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٣.٠٧ والانحراف المعياري ١.١٩ ونسبة موافقة عليها ٦٧.٨٪.

٥- تفكير الفتاة في الاستمرار في الانحراف في حالة رفض أسرتها لها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٠٢ والانحراف المعياري ١.٠٨ وبلغت نسبة موافقة العينة عليها ٧١.٢٪ من جملة العينة.

٦- اعتقاد الفتاة بأن موعد خروجها من المؤسسة هو اليوم الأصعب في حياتها، وجاءت في الترتيب السادس بين عبارات المقياس، بمتوسط ٢.٩٩ وانحراف معياري ١.١٥ ونسبة موافقة ٦٨.٩٪ من جملة العينة.

٧- تفضيل الزواج من شخص لا ترغبه في حالة رفض أسرتي استلامي، وجاءت هذه العبارة في الترتيب السابع بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٩٥ والانحراف المعياري ١.١٣ درجة ونسبة موافقة العينة عليها ٧١.٢٪ من جملة العينة.

٨- الشعور بأن الحياة سوف تنتهي بها وهي داخل الدار، وجاءت في الترتيب الثامن بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٢.٧٤ والانحراف المعياري ١.٢١، ونسبة موافقة العينة عليها ٦٢.١٪ من جملة العينة.

٩- الشعور بالخوف والوحدة وظلمة المستقبل بعد وجودي بالدار، وجاءت في الترتيب التاسع بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٢.٦٧ وانحراف معياري ١.٠٦ درجة، ونسبة موافقة ٦٥.٥٪ من جملة العينة.

إجابة السؤال الرابع: ما مقترحات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بدور الرعاية؟

وقد اعتمدت الدراسة على قياس هذه المقترحات من خلال مقياس مكون من سبع عبارات يتم الاستجابة عليها من عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي:

جدول (١٤)

| العبارات | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| ١- إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد على مستوى الأحياء بجميع المدن. | 57 | 65.5 | 25 | 28.7 | 1 | 1.1 | 4 | 4.6 | 3.55 | 0.74 | 2 |
| ٢- إنشاء مؤسسات مجتمع مدني تهتم بقضايا الفتاه السعودية. | 59 | 67.8 | 18 | 20.7 | 3 | 3.4 | 7 | 8.0 | 3.48 | 0.90 | 4 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣- وضع برنامج توعية من خلال وسائل الإعلام للأسر السعودية. | 56 | 64.4 | 19 | 21.8 | 5 | 5.7 | 7 | 8.0 | 3.43 | 0.92 | 6 |
| ٤- وضع برامج لرعاية الأبناء من الأسر المفككة اجتماعياً. | 55 | 63.2 | 24 | 27.6 | 6 | 6.9 | 2 | 2.3 | 3.52 | 0.73 | 3 |
| ٥- وضع برامج خاصة بحماية المرأة المفرج عنها بعد خروجها. | 61 | 70.1 | 21 | 24.1 | 3 | 3.4 | 2 | 2.3 | 3.62 | 0.67 | 1 |
| ٦- زيادة وعي الأسرة بضرورة تمل مسؤوليتها تجاه بناتها. | 50 | 57.5 | 22 | 25.3 | 6 | 6.9 | 9 | 10.3 | 3.30 | 0.99 | 7 |
| ٧- دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي للفتاة بعد خروجها من الدار. | 56 | 64.4 | 21 | 24.1 | 2 | 2.3 | 8 | 9.2 | 3.44 | 0.92 | 5 |
| المتوسط العام = ٢.٤٨ (موافقة) | | | | | | | | | | | |

وأوضحت بيانات الجدول (١٥) مقترحات معالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات، ومن هذه البيانات يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة يقع في فئة الاستجابة "موافقة بشدة" حيث بلغ المتوسط العام لهذا

المقياس ٣.٤٨ درجة. ومن بيانات هذا الجدول تتضح أهم هذه المقترحات على النحو التالي:

١- وضع برامج خاصة بحماية الفتاة المفرج عنها بعد خروجها، وجاءت في الترتيب الأول بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٦٢ والانحراف المعياري ٠.٦٧ ونسبة موافقة العينة عليها ٩٤.٢٪ من العينة.

٢- إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد على مستوى الأحياء بجميع المدن، وجاءت في الترتيب الثاني بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٣.٥٥ وانحراف معياري ٠.٧٤ درجة ونسبة موافقة ٩٤.٢٪ من جملة العينة.

٣- وضع برامج لرعاية الأبناء من الأسر المفككة اجتماعياً، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٥٢ والانحراف المعياري ٠.٧٣ درجة، وبلغت نسبة موافقة العينة عليها ٩٠.٨٪ من جملة العينة.

٤- إنشاء مؤسسات مجتمع مدني تهتم بقضايا الفتاة السعودية، وجاءت في الترتيب الرابع بين عبارات هذا المقياس، بمتوسط مرجح ٣.٤٨ وانحراف معياري ٠.٩٠ ونسبة موافقة ٨٨.٥٪ من جملة العينة.

٥- دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي للفتاة بعد خروجها من الدار، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الخامس بين عبارات المقياس، حيث بلغ المتوسط المرجح لها ٣.٤٤ والانحراف المعياري ٠.٩٢ ونسبة موافقة العينة عليها ٨٨.٥٪ من جملة العينة.

٦- وضع برنامج توعية من خلال وسائل الإعلام للأسر السعودية، وجاءت في الترتيب السادس بين عبارات المقياس، بمتوسط مرجح ٣.٤٣ وانحراف معياري ٠.٩٢ ونسبة موافقة ٨٦.٢٪ من جملة العينة.

٧- زيادة وعي الأسرة بضرورة تحمل مسؤوليتها تجاه بناتها، وجاءت هذه العبارة في الترتيب السابع بين عبارات المقياس، وبلغ المتوسط المرجح لها ٣.٣٠ والانحراف المعياري ٠.٩٩ درجة ونسبة موافقة ٨٢.٨٪.

**ملخص نتائج الدراسة والتوصيات**

توصلت الدراسة إلى وجود مظاهر للوصم الاجتماعي للفتيات المودعات في دور الرعاية، أهمها: سماع الفتاة الكثير من العبارات الجارحة من أسرتها، والكثير من العبارات الجارحة في مؤسسات رعاية الفتيات، والمشاكل المترتبة على دخول الفتاة لدار الرعاية، وما يؤثر في زواجها مستقبلاً، وأن دخول الفتاة الدار سوف يسبب لها المشاكل مدى الحياة، وأن دخول الفتاة مؤسسات رعاية الفتيات سوف يؤثر على زواجها مستقبلاً، ومواجهة الفتاة صعوبة في تغيير نظرة الآخرين لها، وتمني أسرتها موتها بعد الإساءة التي سببتها لهم، واعتقاد بأن الاخرين لن يثقوا بها مستقبلاً، وأن المجتمع لا يغفر أخطائها.

كما توصلت إلى أهم العوامل المؤثرة في الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات مثل وجود حالة من انعدام الأمن والثقة والحب داخل الأسرة، وعدم حرص الوالدان في الأسرة على تقوية العلاقات بين الإخوة، ومعاناة الأسرة من كثرة الخلافات بين الزوج والزوجة والأبناء، وعندما يكون الأب متزوج بأخرى ويهمل زوجته وأبناءه من الزواج الأول، واعتماد الخلافات بين الأب والأم على الشتائم والتهديد بالطلاق، وغياب بوادر حرص أفراد عن الأسرة على بعضهم البعض، ولا تتسم العلاقات بين أفراد الأسرة بالترابط والتسامح، وتفضيل الأبناء الذكور على الإناث داخل الأسرة، ولا توجد متابعة للأبناء في الدراسة وبخاصة البنات منهم، كما تعاني الأسرة من مشكلات اقتصادية خاصة بتوفير احتياجاتها، وتتم معاملة البنات بقسوة داخل الأسرة تصل إلى الإهانة، ولا توجد رقابة والدية على الأبناء بسبب السفر أو انشغال الأب، كما لا توجد داخل الأسرة ضوابط لإرشاد الفتاة ومناقشتها عند الخطأ، وتعاني الأسرة من العجز عن توفير متطلباتها الأساسية، وتتحمل الأم بمفردها مسؤولية الصرف على الأسرة دون الأب.

كما تمثلت أهم الأثار المترتبة على الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات، في تفكير الفتاة في الانتحار في حالة رفض أسرتها

استلامها بعد خروجها، وتفضيل الفتاة البقاء بالدار عن الذهاب للأسرة، وتعاني الفتاة من آثار نفسية شديدة بعد تخلي أقرب الناس عنها، ووجود لا مبالاة من الفتاة برفض أسرتها استلامها بعد انتهاء محكوميتها، وتفكير الفتاة في الاستمرار في الانحراف في حالة رفض أسرتها لها، واعتقاد الفتاة بأن موعد خروجها من المؤسسة هو اليوم الأصعب في حياتها، وتفضيل الزواج من شخص لا ترغبه في حالة رفض أسرتها استلامها، والشعور بأن الحياة سوف تنتهي بها وهي داخل الدار، والشعور بالخوف والوحدة وظلمة المستقبل بعد وجودها بالدار.

واقترحت عينة الدراسة عدداً من الحلول لمعالجة الوصم الاجتماعي للمودعات بمؤسسات رعاية الفتيات، أهمها وضع برامج خاصة بحماية الفتاة المفرج عنها بعد خروجها، وإنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد على مستوى الأحياء بجميع المدن، ووضع برامج لرعاية الأبناء من الأسر المفككة اجتماعياً، وإنشاء مؤسسات مجتمع مدني تهتم بقضايا الفتاة السعودية، ودعم مؤسسات الضمان الاجتماعي للفتاة بعد خروجها من الدار، ووضع برنامج توعية من خلال وسائل الإعلام للأسر السعودية، وزيادة وعي الأسرة بضرورة تحمل مسؤوليتها تجاه بناتها.

**توصيات الدراسة :**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بما يلي:

١- وضع برامج خاصة لحماية المرأة من الوقوع في الانحراف وبعد خروجها من دار الرعاية.

٢- إنشاء مراكز للتوجيه والارشاد على مستوى الاحياء لجميع المدن.

٣- ووضع برامج لرعاية الأبناء من الأسر المفككة اجتماعياً.

٤- إنشاء مؤسسات مجتمع مدني تهتم بقضايا الفتاة.

٥- دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي للفتاة بعد خروجها من الدار.

٦- وضع برنامج توعية من خلال وسائل الإعلام للأسر السعودية.

٧- زيادة وعي الأسرة بضرورة تحمل مسؤولياتها تجاه بناتها.

٨- التركيز على رفع وعي الفتيات المودعات في مؤسسات رعاية الفتيات، وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات التوعوية وخاصة في الجانب الديني مما يساعد في إشباع الحاجات النفسية لديهن ويشكل درعاً واقياً لهن وعدم عودتهن لمؤسسات رعاية الفتيات.

٩- فرض عقوبات على الوالدين إذا تسببا في انحراف الأبناء بسبب إهمال الأسرة لهم، وهو ما يؤدي إلى اهتمام الأسرة بأبنائها في الجوانب التربوية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

١٠- وضع استراتيجية اجتماعية وطنية بالاعتماد على خبراء ومتخصصين في التربية وعلم النفس والاجتماع بهدف غرس القيم والعادات والتقاليد التي تدعم الحفاظ على الأبناء، وتحدد مسؤوليات الأسرة في تنشئة أبنائها التنشئة السليمة.

**المصادر والمراجع :**


- إسماعيل، سمير (١٩٨٥) التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

- الجهني، غازي رحيمي احمد ( ١٤١٤ هـ )، اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- الجوهري، محمد، الخريجي، عبدالله (٢٠٠٨)، طرق البحث الاجتماعي، ط٥، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الخواجة، محمد ياسر (٢٠٠٥). الانحراف والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، طنطا، دار المصطفى للطباعة والنشر.

- الدوري، عدنان ( ١٩٨٤م ) أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ذات السلاسل، الكويت.

- الرباعية، احمد ( ١٤٠٦هـ ) أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- الزهراني، سعيد (٢٠٠٧)، جرائم العنف وكيفية تفسيرها من خلال نظرية الوصم.

- الزهراني، عبدالرزاق بن حمود/ وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

- السبيعي، ذعار سلطان ( ١٤١٧هـ ) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائد للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالرياض.

– السدحان، عبدالله بن ناصر ( ١٤٢٤هـ )، رعاية الإسلام للمذنبين بعد عقوبتهم، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

– السدحان، عبدالله ناصر ( ١٤١٧هـ ) الرعاية اللاحقة، مكتبة العبيكان، الرياض.

– السمالوطي، نبيل (١٤٠٣). الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة.

– السيحاني، نجاح عواد ( ١٤٢٤هـ )، بناء العلاقات الأسرية للمرأة السجينة وعلاقتها بعملية الإصلاح والتأهيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

– الطخيس، إبراهيم عبدالرحمن ( ١٩٧٥م ) علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

– العبدالعزيز، ابراهيم جابر ( ٢٠٠٤م ) رعاية المسجونين والمفرج عنهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشرطة، القاهرة.

– العتيبي، بدرية بنت محمد، التقبل الأسري للمرأة السعودية المحكوم عليها في المؤسسات الاصلاحية وعلاقته ببعض المتغيرات الرئيسة المرتبطة به/ بحوث وأوراق عمل اللقاء السنوي للجمعية العلمية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بعنوان _التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي (١٤٣٣هـ/٢٠١٠م).

– العتيبي، مطلق طلق ( ١٤٢٤هـ )، العودة إلى الجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب وعلم الاجتماع، جدة.

– العمري، صالح محمد ( ١٤٢٣هـ )العودة إلى الانحراف في ضوء بعض العوامل الاجتماعية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

- العنزي، إبراهيم هلال ( ٢٠٠٨م ) العوامل المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، جامعة الإمام محمد بن سعود، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض.

- القعيب سعد بن مسفر ( ١٤٢٣هـ ) ازدهار الرعاية الاجتماعية والتربوية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض.

- المجلة الجنائية القومية، المجلد العاشر، العدد الأول لعام ١٩٦٩م ، القاهرة.

- المعيلي، نوريه محمد ( ١٤٠٥هـ )، دور خدمة الجماعة في تحقيق التكليف الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، الرياض.

- اليوسف، عبدالله ( ١٤٢٣هـ )، الأطفال والباعة والمتسولون: دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال الذين يقومون بالبيع والتسول عند إشارات المرور الضوئية في مدينة الرياض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.

- اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز ( ١٤٢٦هـ )، اتجاهات الموطنين نحو السجناء المفرج عنهم، بحث ميداني، منشور في مجلة جامعة الملك سعود العدد الثاني للعام ١٤٢٦هـ ، الرياض.

- حنبظاظة، علاء سليمان احمد ( ١٤١٧هـ )، التفاعل الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم والمجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب، جدة.

- رمضان، السيد ( ٢٠٠٣م )، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعة، مصر، الإسكندرية.

– زريقات، مراد بن علي (٢٠٠٧). العوامل الاجتماعية للانحراف: قراءة سوسيولوجية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية الرياض السعودية.

– سعد، ميخائيل إبراهيم ( ١٤٠٦هـ )، مشكلات الطفولة والمراهقة ط٢، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

– عبدالكريم، ناهدة، (١٩٨٣)، بعض الأطر التفسيرية لمشكلة جنوح الأحداث، مجموعة بحوث وأعمال الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الانحراف، مركز البحوث والدراسات، بغداد.

– عياد، هاني جرجس (٢٠٠٧). التداعيات الاجتماعية للوصمة الجنائية: دراسة ميدانية للمعوقات الاجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية، أطروحة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

– كاره، مصطفى عبد المجيد كاره (١٩٨٥). مقدمة في القانون الجنائي المغربي "مطبعة الإنماء العربي. يروث. لوبنان الطبعة الأولى.

– مان، ميشيل (١٩٩٤). موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد عبدالعزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، العين.

– مرعي، محفوظ، إبراهيم بيومي، وماجدي عاطف محفوظ ( ١٤٢٧هـ )، النماذج والنظريات العلمية والمهارات الإشرافية في خدمة الجماعة، مكتبة الرشد، الرياض.

– نصيب، عبدالكريم ( ١٤١٦هـ )، عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- Becker, H. S. (1963). Outsiders: Studies in sociology of deviance, N. Y., Free Press.

- Dudley, J.R (1986). Living with stigma (The Plight of the people we label mentally retarded), U. S. A.

- Cullen Francis, (1983), Rethinking crime and Deviance Theory. The Emergence of a structuring tradition. Rowman and Allanheld. U.S.A

- Wallace and Walf, (1991), Contemporary Sociological theory: Continuing the classical tradition. New Jersey. U. S. A.